

الفصل السادس

نقد الأصول

تحرى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها *

أهمية تحرى النص - الحالة التي يوجد فيها الأصل الأول بخط المؤلف - إبقاء النسخة كما هي عند النشر - الحالة التي توجد بها نسخة واحدة مأخوذة عن أصل مجهول - مثال : أحد منشورات إبراهيم باشا في سورية - الحالة التي يضيع فيها الأصل الأول وتوجد عدة نسخ مأخوذة عنه وضرورة تحديد العلاقة بينها - مثال : نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى - أمثلة من الأصول المطبوعة : مذكرات بابن ومحاضر جلسات الجمعية الوطنية في باريس - اجتماع الجمعية الوطنية في ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ واعتماد بعض المصادر على بعض - أهمية تحديد العلاقة بين المصادر ومثال عن جريدتي المونيتير والديبا - اتفاق روايات معاصرة على الخطأ .

نبحث الآن ناحية أخرى في نقد الأصول التاريخية . فمن الضروري للباحث في التاريخ أن يتحرى نصوص هذه الأصول، ويتثبت من حرفية ألفاظها وعباراتها - المخطوط منها والمطبوع - قبل أن يستخدم المعلومات الواردة بها . وعلى الباحث أن يبحث هل كتبت الأصول الخطية بخط المؤلف أم أن أحداً كتبها له ، أم أنها نقلت من نسخة المؤلف الأصلية بخط يده ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طبقت مخطوطة المؤلف الأصلية ؟ أو لم يدخل عليها بعض التحريف اللفظي ، أو النقصان أو الزيادة سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد ؟ وإنه لتتضح لنا أهمية تحرى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها ، حينما نجد أن مؤلف اليوم على الرغم من إمكانه أن يراجع تجارب المطبعة بنفسه ، فقد يفوته تصحيح بعض الأخطاء . على سبيل السهو ، أو لأنه ربما يقرأ بعقله أو علمه لا بعينه ، فيتصور اللفظ صحيح الكتابة ، وهو ليس كذلك . وأحياناً نجد عمال المطبعة يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده أصلاً . وإن تغيير حرف واحد أو مجرد وضع نقطة في كلمة ما ، يغير المعنى وقد يقلبه رأساً على عقب .

* يمكن للباحث الذي يرغب في دراسة هذه الناحية من النقد التاريخي أن يرجع إلى فصول في بعض المراجع مثل :

رسم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٤٤ - ٥٧ .

Langlois and Scignobos : op. cit. pp. 71-86.

Fling : op. cit. pp. 88-102.

ومن غير شك قد ضاع الكثير من الأصول التاريخية . وفي بعض الأحيان لا يبقى إلا نسخ أو صور منقولة عنها ، فهل نقلت هذه النسخ عن الأصول الأولى مباشرة أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغي أن يتنبه الباحث بقدر المستطاع من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذي وضعه المؤلف . وإذا وُجدت أخطاء في النسخة المنقولة – وهو الغالب – فلا بد من السعي إلى تصحيحها، بالرجوع إلى الأصل الأول – إن كان ذلك ميسوراً . وإذا اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، يحتوي على أخطاء في النقل فإنه يحتمل المؤلف أموراً هو غير مسؤول عنها، ولكن الناقل هو المسؤول . وكان كثير من الباحثين في التاريخ – ومن بينهم بعض مشاهير المؤرخين – لا يتحرّون دائماً صحة نصوص الأصول التي يعتمدون عليها . وحتى وقت غير بعيد كانت تطبع الأصول التاريخية دون أن تراعى في ذلك طرق النشر العلمي ، للعجلة أو لتجنب المجهود ، غير أنه قد حدث تقدم كبير في هذا المجال الهام منذ أواخر القرن الماضي .

ويمكن أن تقسم الأصول التاريخية المخطوطة من ناحية تحرّى النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر . وبدراسة خط المؤلف ولفظه ومعلوماته ، وذلك من كتاباته الأخرى إن وُجدت . وتطبيق ذلك على الأصل الموجود ، يستطيع الباحث أن يفيد – وهو مطمئن من هذه الناحية – بالمعلومات التي يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخي لفائدة العلم . ولكن ينبغي عليه أن يراعى عند النشر في كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأجروميته وأخطائه الخاصة به ، بغير تصحيح أو تعديل في النص نفسه ، تجنباً لما يمكن أن يغير من معنى النص ، وإن كان في استطاعته أن يجري التصويب الذي يراه في الحاشية . وبقاء النص الأول كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين بالحال التي كان عليها في الواقع ، فيدرك عقلية رجال ذلك العصر وأساليبهم في التعبير . ويُلمّ بتطور اللغة ، وبالاصطلاحات التي سادت في الزمن الماضي .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدي الصفدي في كتابه عن «تاريخ

الأمير فخر الدين المعنى»، المشار إليه آنفاً ، من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية مثل « قال الحاج كيوان انكان ما بروح انت انا بروح واقسم على الامير ان يرسل يجيب له جواره^(١) » ، كما أشرنا إلى هذا النص في موضع سابق .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في الفرمانات السلطانية العثمانية المحفوظة في القاهرة ودمشق من التعبيرات الخاصة مثل « دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب . . . (٢) » ومثل « قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام المختص بمزيد عناية الملك العلام . . . (٣) » . أو ما ورد في الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف الأوروبية ، والتي هي مدونة بألفاظ كتبت بطريقة خاصة بعصور سابقة ، مثل (habbia) و (hauuto) و (amicitia) في الوثائق الإيطالية^(٤) ، ومثل ألفاظ (scavoir) و (celuy) و (laysois) الواردة في الوثائق الفرنسية^(٥) ، مما يخالف ذلك ألفاظ هذه اللغات ومصطلحاتها وطريقة كتابتها في الوقت الحاضر . فإذا نُشرت مثل هذه الأصول التاريخية فينبغي أن تبقى كما هي بغير تعديل لأن هذه هي طريقة الكتابة في ذلك العصر .

والحالة الثانية في هذه الناحية من نقد الأصول هي التي تضع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث سوى نسخة واحدة منقولة عنها . وإن دراسة هذه النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود لتستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فقد يتعرض للخطأ في النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التي من المحتمل حدوثها في أثناء النقل . فربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو لعدم وضوح المعنى ، أو للخطأ في قراءة بعض الألفاظ ، أو للخطأ في السمع إذا ما أُملى على الناسخ ما يكتب . كما أن بعض الناسخ قد يغيرون ويعدّلون الألفاظ التي ظنوا أنها

(١) الصفدى : (المصدر المذكور) ص ١٨ .

(٢) وثائق دار المحفوظات المصرية .

(٣) وثائق المكتبة الطاهرية في دمشق من القرن ١١ هـ .

(٤) وثائق أرشيف فلورنسا التاريخي في سنة ١٥٩٨ .

(٥) وثائق مكتبة الوطنية في باريس الواردة من القسطنطينية في سنة ١٦١٤ .

وردت خطأً أو محرّفة في الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها .
 والتغيرات التي تصيب الأصل التاريخي عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن
 خطأ في فهم النصوص ، قد يصعب كشفها وبالتالي لا يمكن تحقيقها ، وربما
 تسقط بعض الفقرات التي قد لا يمكن التعويض عنها . ولكن من المستطاع في
 أحوال كثيرة معرفة الأخطاء التي تحدث عفواً أو سهواً ، وذلك بملاحظة الارتباك
 في المعنى أو الخلط في بعض الحروف والكلمات ، أو وضع أحرف أو كلمات
 مكان أخرى . أو تكرار بعض المقاطع ، أو كتابة المقاطع في بعض الكلمات مرة
 واحدة بدلاً من مرتين . أو الخطأ في تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل
 هذه الأنواع من الأخطاء والتغيرات في النصوص الأولى ، التي تحدث عفواً أو عن
 قصد ، قد قام بها الناسخون في كل اللغات وفي جميع الأقطار وفي كل عصور
 التاريخ .

وعلى الباحث ، في حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى ، مع بقاء نسخة واحدة
 منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ، ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ
 والمصطلحات والمعلومات التاريخية . ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن
 وجدت . ويُلمّ بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب
 عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ،
 يساعد في أحوال كثيرة على تحرّري نصّها والثبّت من صحّة ألفاظها .

ولقد حتمّ الدكتور أسد رستم مثلاً يوضّح هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً
 كبيراً من الأصول الأولى من مناشير إبراهيم باشا في سورية قد فقدت ، وأنه لم يبق منها
 سوى نسخة وحيدة منقولة ومطبوعة ، مثل المنشور الذي أصدره إلى متسلم دمشق في
 صفر سنة ١٢٤٨ هـ . عن بعض حوادث اصطدامه بالعثمانيين ، الذي ورد في كتاب
 « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ، ونشره الأب قسطنطين
 الباشا . ولاحظ الدكتور أسد رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلاً
 حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، وعثر على منشور أصدره
 إبراهيم باشا إلى متسلم طرابلس ، ويحتوي على نفس المعلومات التاريخية ، فأمكنه
 أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلم دمشق قد أخطأ في فهم بعض

الألفاظ فقرأ استغاثوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغثناهم « غنامهم » وهكذا *

وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول . وصحيح أن النقد كثيراً ما يحدد التغييرات والأخطاء في النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع . على أن الباحث في التاريخ قد يبالغ في الشك في بعض النصوص التاريخية التي لم يتغير منها شيء على الإطلاق ، ويناقش النصوص أكثر مما ينبغي ، ويضع افتراضات مبالغ فيها . ويُعدّ عمل الباحث في هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المغامرة .

والحالة الثالثة هي التي يضيع فيها الأصل الأول . وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لا تعرف الصلة بين بعضها وبعض ، ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول الضائع . وكان على الباحثين السابقين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم ، والإفادة بمعلوماتها ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول المجهول . ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ، ولكن قدم تدوينها لا يعني دائماً أنها أصح النسخ المنقولة عن الأصل الأول الضائع . إذ أن مخطوطاً من القرن الخامس عشر مثلاً ، ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن الحادي عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت في القرن الثالث عشر عن ذلك الأصل الضائع ، وتحتوي على أخطاء وتغييرات في النص الأصلي الأول . ولا شك أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقهم في هذه الناحية . فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن العصر الذي وُجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع .

وفي هذه الحالة يعتمد الباحث في التاريخ إلى محاولة السعي إلى تحديد النص

الأوّل ، أو أقرب ما يمكن إليه ، بالدراسة المقارنة ، على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، والدراية بأحوال عصره ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولنفرض أن لدى الباحث عشرين نسخة لمخطوط واحد ، أصلها الأوّل مفقود ، وأن ثمانى عشرة نسخة منها تشابه نصوصها ، ولنسمها مجموعة (ا) ، وأن نسختين منها تشابهان ، ولنسمهما وحدة (ب) . فالأغلبية العددية هنا لا قيمة لها في حد ذاتها ، ولا تدل كثرة العدد وحدها على أنها هى الصحيحة . إذ أنه من الجائز أن سبع عشرة نسخة من مجموعة (ا) قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة ، وفى هذه الحالة تكون المجموعة (ا) عبارة عن نسخة واحدة تكررت فى النسخ الباقية التى نقلت عنها . فينبغى على الباحث إذن أن يسعى إلى تحديد أى النصين أقرب إلى الأصل الأوّل الضائع ، أهو النص (ا) أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى تحتوى على نفس المعلومات ، واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، إما أن تكون قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها أخذ عن الأصل الأوّل الضائع ، وتحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يُعقل من الناحية السيكلوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلاً تاريخياً معيناً ، ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، بل لا بد من أن يوجد بينهم فوارق متنوعة .

فعلى الباحث إذن أن يُنحى جانباً النسخ المنقولة عن أصل واحد محفوظ ، وأن يستبقى فقط ، بقدر المستطاع ، النسخ الرئيسة المستقلة التى نقلت عن الأصل الأوّل مباشرة ، أو التى نقلت عن أصل ثانوى معين ، منسوخ بدوره مباشرة عن ذلك الأصل الأوّل المجهول . وتقسّم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف ، والقرب والبعد عن الأصل الأوّل ، بقدر ما يثبت ذلك . وإنه لمن الأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأوّل الضائع ، حتى يكون الوصول إليه أيسر منالاً . ونلاحظ أن كثرة النسخ المخطوطة قد تُعيب الباحث أحياناً بدلامن أن تيسر له مجال العمل . وعند طبع الأصل

التاريخي ، في هذه الحالة ، ينبغي أن ترفق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى ، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع ، بين يدي الباحثين من بعد .

ومن الأمثلة على ذلك أن الدكتور أسد رسم حينما أقدم على نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى لأحمد الخالدي الصفدي ، بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستاني - كما سبق ذكره - لم يجد مخطوطة المؤلف الأصلية ، ولكنه عثر على خمس نسخ منقولة عن أصل مفقود . فالنسخة الأولى هي نسخة الشيخ كسروان الخازن محافظ طرابلس الشام سابقاً ، وهي أقدم النسخ ، ويُرجح الدكتور أسد رسم أنها ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، ورمز إليها بالحرف (ك) . ثم نسخة المكتبة الوطنية في مونيخ - التي توجد منها صورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة وعنها أخذ الدكتور أسد رسم نسخة - والتي سبقت الإشارة إليها - ورمز إليها بالحرف (م) . ثم نسخة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية . ثم نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، وهي عبارة عن نسخة معدلة من نسخة جامعة برنستون بالاعتماد على نسخة أخرى وُجدت عند مشايخ بني الجميل في المتن قصبه بكفيا في لبنان ، ولم يعثر عليها الدكتور أسد رسم ، ورمز إليها بالحرفين (ج ب) . والنسخة الأخيرة هي نسخة الأستاذ جورج نبي في طرابلس الشام .

وأخذ الدكتور أسد رسم في دراسة هذه النسخ الخمس . فاستبعد نسخة الأستاذ جورج نبي إذ وجدها منقولة تماماً عن نسخة الشيخ كسروان الخازن . وكذلك استبعد نسخة جامعة برنستون ، لأن نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف جمعت بينها وبين نسخة بني الجميل . ووجد أنه هناك علاقة واضحة بين النسخة (م) وبين نسخة (ج ب) لاشتراكهما في الأخطاء التي استعين في تصحيحها بالنسخة (ك) . ووجد الدكتور أسد رسم أنه إما أن تكون نسخة (ج ب) منقولة عن نسخة (م) ، وإما أنهما منقولتان عن أصل واحد مفقود . ووجد إذن في حوزته نسختين رئيسيتين هما نسخة (ك) ونسخة (م) . وأخذ يقابل بينهما ، وانتقى منهما أقرب النصين إلى لغة المؤلف وأسلوب عصره ، ووضع في الهامش ما ورد في النسخة الأخرى ، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الاختلافات التي وردت في النسخة

(ج ب) ° . وقد قام الدكتور أسد رستم في ذلك بعمل علمي جليل - بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستاني - وذلك على الرغم من الملاحظات التي سبق أن أبدتها بشأن مؤلف الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين إلى أوروبا .

ومع ذلك كله فإن النص الذي يصل الباحث في التاريخ إلى تحقيقه ، عن طريق النسخ المتقولة ، يكون من غير شك أقل قيمة من الأصل الأول الضائع . وإنه ليتحتم دائماً على الباحثين في التاريخ أن يقوموا بهذا النوع من العمل . ولأنها لخدمة حقيقية للتاريخ ، أن تطبع الأصول المخطوطة ، أو الأصول التي طبعت طبعاً رديئاً ، طبقاً للقواعد العلمية الحديثة . وتحرص الأمم الراقية على تحرر نصوص أصولها التاريخية ، وتعمل على نشرها وإذاعتها بين الناس ، وتوجد بها الهيئات والأفراد الحراص على التفاني في خدمة العلم ، فيوفرون المال ، وغيره من وسائل البحث العلمي - كالانتقال إلى خارج بلادهم - حتى يستطيع الباحثون في التاريخ أن يعملوا في صمت وسكون لخدمة العلم والتاريخ .

وهناك أمثلة أخرى تتعلق بالأصول المطبوعة ، وتنطبق عليها نفس القواعد التي طبقت على الأصول المخطوطة . ولنعرض لبعض الحالات التي درسها الأستاذ فلنج ، لأنها تزيد القارئ إيضاحاً في تتبع طريقة البحث في دراسة التاريخ . فمن ذلك مثلاً ما لاحظته من التقارب والتشابه بين مذكرات باي - عمدة باريس المشار إليه - وبين محاضر الجمعية الوطنية في باريس عن حوادث ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ ، التي عرفنا عنها شيئاً في موضع سابق . فكلاهما يسجل معلوماته عن تلك الحوادث بنفس اللغة تقريباً . ومن المعلوم أن محاضر الجلسات قد دُوت في وقت انعقاد الجمعية الوطنية ، وأن مذكرات باي قد دُوت بعد ذلك بسنوات قلائل ، أي في سنة ١٧٩٢ . فالعبارات المتشابهة في كل منهما ، وإشارات باي نفسه تدل على أنه قد اعتمد على محاضر جلسات الجمعية الوطنية ، فضلاً عن أنه كان هو نفسه شاهد عيان بوصفه أحد أعضاء الجمعية الوطنية . ويُعطى هذا للمذكراته قيمة خاصة ، تجمع بين مزايا شاهد العيان وبين محاضر الجلسات على السواء .

° الصفي ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . المقدمة ي - يد .

رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ٥٤ - ٥٧ .

ووجد الأستاذ فلنج حالة أخرى أصعب من السابقة ، وذلك فيما يتعلق بكل من جريدة « البوان دى جور »^(١) ، ومحضر جلسة الجمعية الوطنية عن يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، ومذكرات باي السالفة الذكر . ولقد دون محضر الجلسة سكرتير الجمعية الوطنية وهو كاموس ، كما دون بارير عضو الجمعية الوطنية معلوماته في الجريدة المذكورة . ولاحظ الأستاذ فلنج أن محضر الجلسة قد طبع في ٢١ يونيو ، والجريدة صدرت في ٢٢ يونيو . ولا بد أن بارير قد رجع إلى المحضر المطبوع ، فضلا عن أنه كان أحد شهود العيان ، فأورد بعض حوادث تفصيلية لاحظها هو بنفسه ، ولم يرد عنها ذكر في المحضر الرسمي للجلسة . أما باي فقد وصف ذلك الاجتماع في مذكراته ، ومعلوماته تشابه ما ورد في كل من المحضر والجريدة المذكورة ، وهو يذكر اعتمادهما عليهما .

وبذلك يكون الأستاذ فلنج قد وجد ثلاثة مصادر تورد معلومات متشابهة وبنفس اللغة تقريباً ، ودونها أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، ووجد أن اثنين منها قد طبعا بعد الحوادث التي تناولها بيوم أو يومين ، والثالث دون بعد ذلك بسنوات قلائل ، وأن اثنين منها ، أى ما كتبه باي وبارير ، وهما شاهدا عيان ، قد نقلتا عن مصدر ثالث كتبه كاموس الذى كان شاهد عيان كذلك . وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ قد يجد معلومات دونها شاهد عيان ، واعتمد عليها شاهدا عيان آخران . فلا بد له من تحديد العلاقة بين المصادر التاريخية ، بقدر المستطاع ، للأخذ بأقوال الأقوى ونبد الأضعف ، وللتثبت من أقوال الروايات المتواترة^(٢) .

وكثير من كتب التاريخ فقد قيمته لأنه اعتمد على مصادر لم تُحدد العلاقة بينها . ومن الأمثلة على ذلك ما لاحظته الأستاذ فلنج أيضاً على جريدتى « المونيتير »^(٣) و«الديبا»^(٤) . فلقد استخدم المؤرخون السابقون معلومات هاتين الجريدتين ، بدون تحديد العلاقة بينهما . ومن المسائل التي بحثها الأستاذ فلنج فيهما ، مسألة إلغاء

Point du jour.

(١)

Fling : op. cit. pp. 90-91.

(٢)

Moniteur.

(٣)

Les Débats.

(٤)

الجمعية الوطنية لبقايا حقوق الإقطاع في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وفي كل منهما ترد المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأسلوب . ولم يلفت التشابه الكبير بينهما نظر المؤرخين السابقين . وليس معنى ذلك التشابه الكبير أن المعلومات الواردة بهما صحيحة . وهذا التشابه جدير بأن يثير شكوك الباحث في التاريخ ، لكي يبحث العلاقة بينهما ، للتثبت من صحة معلومتهما . فهل إحدى هاتين الجريدتين أصل من أصول الطبقة الأولى ، وكتب في زمن وقوع الحوادث التي تناولتها عن تلك المسألة المعنية ؟

من المعروف عن تاريخ صحافة باريس في ذلك الوقت أن جريدة « المونيتير » لم تنشر فعلا إلا ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٧٨٩ ، أما أعدادها عن المدة من مايو حتى ٢٣ نوفمبر من تلك السنة ، فقد جُمعت وطبعت بعد ذلك بعدة سنوات . وعلى ذلك فلا يمكن أن تعد جريدة « المونيتير » أصلا تاريخياً من الطبقة الأولى بالنسبة للحوادث التي وقعت في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وكذلك فإنه على الرغم من أن أول عدد من جريدة « الديبا » المحفوظ في دور الكتب الأوروبية يحمل تاريخ يونيو سنة ١٧٨٩ ، فإن الجريدة لم تصدر فعلا إلا في الجزء الأخير من أغسطس سنة ١٧٨٩ ، أما الأعداد السابقة من هذه الجريدة فلم تُطبع إلا متأخراً في سنة ١٧٩٠ . وإذن فهاتان الجريدتان لم تكونا قد ظهرتا فعلا في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، ومعلوماتهما عن حوادث تلك الليلة قد جُمعت ونُشرت في وقت متأخر ، مع أن جامعيهما وناشرهما أشخاص معاصرون للحوادث . فكيف تم ذلك التدوين المتأخر ، وما العلاقة بين معلومات كل من هاتين الجريدتين ؟

لاحظ الأستاذ فلنج أن ناشري جريدة « المونيتير » حينما أخذوا يجمعون المادة اللازمة لأعداد الجريدة السابقة على صدورها فعلا ، كانت أعداد يونيو ويوليو وأغسطس من جريدة « الديبا » قد جُمعت ونُشرت فعلا . وبالمقارنة اتضح أنه على الرغم من التشابه بين معلومات الأعداد القديمة من هاتين الجريدتين ، فإن « المونيتير » تحتوي على عبارات لم ترد في « الديبا » . ومن البديهي أن ناشري « الديبا » لابد أن يكونوا قد رجعوا إلى محضر الجلسة الذي سجل ما جرى في اجتماع الجمعية الوطنية ليلة ٤ أغسطس ، وإلى الجرائد الأخرى التي كانت تصدر في ذلك التاريخ مثل

« الأسملية ناسيونال * » و « الهوان دى جور » . وبالمقارنة وجد الأستاذ فلنج أن محتويات « الدنيا » عن الحوادث التي وقعت في ليلة ٤ أغسطس منقولة عن هذه الأصول باستثناء بعض الفقرات .

وما العلاقة بين « المونيتير » وبين « الدنيا » وبين هذه الأصول ؟ إن المناقشات التي حدثت في الجمعية الوطنية في ليلة ٤ أغسطس ، الواردة في « الدنيا » ، والتي استمدت من الأصول السابقة الذكر ، تُعدّ أوفى معلومات وصل إليها ناشرو « المونيتير » ، ومن المحتمل أنهم لم يفرقوا بين أعداد « الدنيا » التي صدرت فعلا في أوقاتها وبين الأعداد التي جُمعت وطبعت فيما بعد . والمعلومات الواردة في « الدنيا » ترد بضمير الغائب ، بينما ترد هذه المعلومات نفسها في « المونيتير » بعد تحويل ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم ، لإعطائها صبغة المناقشات البرلمانية . وبالإضافة إلى ذلك أثبت الأستاذ فلنج أن « المونيتير » أخذت قليلا من التفاصيل الخاصة التي لم تذكر في « الدنيا » ، عن صحف أخرى مثل « الكورييه دى بروفسنس » .

وكيف أدرك الأستاذ فلنج أن « المونيتير » قد استقت أغلب معلوماتها عن « الدنيا » ، وأنها لم ترجع مباشرة إلى المصادر والأصول التي أخذت عنها « الدنيا » نفسها ؟ أدرك ذلك حينما لاحظ أن نفس التغييرات التي أحدثها ناشرو « الدنيا » في الأصول التي أخذوا عنها - عند جمع الأعداد السابقة من جريدتهم - موجودة بتامها في « المونيتير » ، وحينما لاحظ كذلك أن ترتيب المقتطفات المأخوذة عن الأصول الأولى ، موجود في كل من « المونيتير » و « الدنيا » على السواء .

^١ وكما رأينا في حالة الأصول المخطوطة - وهو ما ينطبق على الأصول المطبوعة - لا يمكن لشخصين يعملان مستقلا أحدهما عن الآخر ، أن يختارا نفس الفقرات ويضعها بنفس الترتيب وبنفس اللغة وبنفس التغييرات . وعلى ذلك يمكن أن يُستنتج أن معلومات « المونيتير » في هذه الناحية منقولة عن « الدنيا » لاعتن الأصول التي اعتمدت عليها « الدنيا » نفسها ، باستثناء الفقرات التي استقتها « المونيتير » مباشرة من بعض الجرائد الأخرى مثل « الكورييه دى بروفسنس » . وإذن فقد وجد

الأستاذ فلنج أن معلومات « المونيتير » أقل قيمة من معلومات « الدنيا » وأن معلومات كل منهما أقل قيمة من الأصول الأولى التي رجعتا إليها^(١) .

وكذلك استشهد الأستاذ فلنج بمثال عن اتفاق روايات معاصرة عن حادث معين لم يرجع رواته إلى أصول من الطبقة الأولى . فلقد اعتقد بعض المؤرخين أن رأسى الحارسين الملكيين اللذين قُتلا في فرساي في صباح ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ ، قد أُحملا على رحلين على مرأى من لويس السادس عشر ومارى أنطوانيت ، أمام العربة التي أقلتها إلى باريس في مساء ذلك اليوم . ومصدر هذه الرواية أن ديكنوا أحد أعضاء الجمعية الوطنية كتب إلى بعض أصدقائه في ٧ أكتوبر من تلك السنة قائلاً: « فكروا في تلك العربة تسبقها رأسا الحارسين ! » . وأخذ بعض المؤرخين بحرفية هذه الرواية مع أنها غير صحيحة؛ وقد ثبت تاريخياً أن رأسى الحارسين كانا قد سبقا إلى باريس قبل أن تبرح العربة الملكية فرساي . والمعاصرون الذين كتبوا عن هذا الحادث قد تأثروا بالإشاعات وبالجو العام الذي يسود في مثل تلك الظروف ، على الرغم من أن كلا منهم كان مستقلاً عن الآخر فيما دونه عنه^(٢) .

وإن هذه الأمثلة المختلفة التي مرت بنا ، لتوضح صعوبة العمل على تحرى نصوص الأصول التاريخية ، وتبين ضرورة التأني في السعى إلى تحديد العلاقة بينها . وليس هناك من سبيل إلى كتابة التاريخ كتابة علمية دون التثبت من نصوص الأصول التاريخية ، وبغير الاعتماد على اتفاق الرواة والكتاب العدول ، المستقلين فيما رووا من الأخبار ودوتوا من المعلومات .

Fling : op. cit. pp. 91-96.

(١)

Fling : op. cit. pp. 99-100.

(٢)